دراسة مقارنة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية

م.د. محمد جاسم محمد حسين

جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الصرفة

mjasimm٨٥٥@uomosul.edu.iq

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية التعرف على نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي المُطبق في مؤسسات التعليم العالي في كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أستخدم المنهج المقارن في هذه الدراسة وذلك من أجل وصف وتحليل نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في دولتي المقارنة، ومن ثم إجراء مقارنة بين هذين النظامين لدولتي المقارنة والتوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها مستقبلاً من أجل تطوير أنظمة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي كدراسة واعية للتاريخ البشري، فضلاً عن دراسة العوامل المؤثرة في أنظمة التعليم والمساعدة في تنظيم وتطبيق أفضل للاعتماد الأكاديمي سواء كان على المستوى العربي أو المحلي. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج: ان عمليات الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة تُدار من خلال هيئات (مجالس) لكنها غير مستقلة ومرتبطة بجميع مؤسسات التعليم العالي، فضلاً عن أن مؤسسات التعليم العالي ليس لها استقلالية مالية وليس لها تخصيصات وميزانية مستقلة في بعض الدول العربية مثل الأردن، بينما على العكس من ذلك نجد أن مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع باستقلالية وموازنة خاصة بها.

الكلمات المفتاحية: (دراسة مقارنة، ضمان الجودة، الاعتماد الأكاديمي، التعليم العالي).

A comparative study of the quality assurance and academic accreditation in Jordan and united states of America

Dr . Muhammad Jassim Muhammad Hussain

Mosul University / College of Education for Pure Sciences

Abstract

The current research aims to identify the quality assurance and academic accreditation system applied in higher education institutions in both Jordan and the United States of America. The comparative approach was used in this study in order to describe and analyze the quality assurance and academic accreditation system in the two comparison countries. And then to make a comparison between these two systems of the comparison countries and reach results that can be used in the future in order to

develop systems of quality assurance and academic accreditation as a conscious study of human history. As well as studying the factors affecting education systems and helping to organize and apply better academic accreditation, whether at the local or Arab level. The researcher reached a set of results: The processes of quality assurance and academic accreditation are managed by bodies (councils), but they are not independent and are liked to all higher education institutions do not have financial independence and do not have independent budgets and allocations in some Arab countries such as Jordan. On the contrary, we find that higher education institution some foreign counties, such as the United States of America, have their own autonomy and budget.

Keywords: (Comparative Study, Quality Assurance, Accreditation, Higher Education).

١ .المقدمة:

يشهد التعليم العالي في وقتنا الراهن طلباً كبيراً ومتنوعاً في أنماطه، الأمر الذي يحتم على النظم التعليمية الاستجابة لهذا الطلب وذلك عن طريق إتاحة العديد من الفرص التعليمية، إلا أن ذلك لا يعني التضحية بنوعية وجودة التعليم العالي بإحداث خلل في مستوى كفايته الداخلية والخارجية، وهذا يتطلب ضرورة أن نقف جميعاً وقفات تقويمية وباستمرار لنتعرف من خلاله على مستوى أداء تلك النظم التعليمية ومؤسساتها عن طريق المقارنة بمستوى أداء نظم ومؤسسات التعليم الجامعي الرصين وبذلك أصبحت عملية تحسين جودة التعليم هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه جميع المجتمعات لغرض تحسين سياستها التعليمية، حيث أن التحدي الرئيس للنظم التعليمية لا يتمثل فقط في تقديم التعليم ولكن ينبغي أن يتسم التعليم المُقدم إلى المتعلمين يتصف بالجودة العالية. ومن هذا المنطلق جاء توجه العديد من الجامعات في العالم– وخصوصاً في ظل التنافسية وفتح الحدود بين الدول وتطبيق اتفاقيات عامة للخدمات والتجارة نحو الاهتمام بنظام الجودة والاعتماد وتأسيس آليات وذلك من أجل ضمان صحة وجودة وكفاءة البرامج التربوية والأكاديمية، والعمل على تطوير إجراءات ونظم ومعايير الجودة بما هو معمول به عالمياً وبما يتماشى وظروف كل مجتمع من المجتمعات في محاولة لتقييم الممارسات التعليمية وتطويرها بحيث تتسع عملية التقييم لكي تشمل التقييم على المستوى القومي والتقييم الذاتي من الكليات والجامعات نفسها، والتقييم الخارجي من قبل اللجان أو الجهات الأكاديمية المتخصصة

والمماثلة كذلك التقارير التي تنشرها الكليات والجامعات والمتضمن عملها الوظيفي التعليمي والبحثي والمجتمعي.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة لإجراء دراسة مقارنة بين نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة للتعرف على أساليب ومنهجيات قياس فاعلية مؤسسات التعليم العالي واعتمادها.

١.١ مشكلة البحث:

على الرغم من كل الجهود المبذولة من كل الدول ومنها العربية وما تقدمه من معاهدات ومبادرات، ومواثيق إلا أنه رغم ذلك لا يمكن الحكم عليها في ظل غياب التوثيق وخاصة فيما يتعلق بعدم توفر الأبحاث والدراسات التي تعمل على تقييم التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقات فضلاً عن عدم توفر بيانات شاملة عن المناهج والنظم التعليمية، وعملية صنع القرار في معظم الدول، فضلاً عن ذلك ان التغيرات في المجتمع تفرض نفسها على جميع مؤسسات التعليم والتي يجب عليها أن تتغير أدوارها بتغير أوضاع المجتمع، ويبقى السؤال موجوداً ومطروحاً حول مدى نجاح هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها، فضلاً عن ما مدى نجاح أنظمة الجودة في تحسين مستوى إدارة مدخلاتها وفي أدائها للعمليات المسئولة عن تطبيقها.

وبذلك يمكن وضع مشكلة البحث من خلال الإجابة على السؤال التالي:

- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ؟

٢.١ أهداف البحث:

١- يهدف البحث الحالي إلى التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

٢- المقارنة بين تجربة دولة عربية (الأردن) ودولة أجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية) في الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة من حيث التشابه والاختلاف.

٣.١ حدود البحث:

تم إجراء البحث الحالي في عام ٢٠٢١م وقد شملت الدراسة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في دولة عربية (الأردن) ودولة أجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية).

٤.١ أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث بكونها تركز على الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لما لهذا النظام من أهمية كبيرة ودور فاعل في عملية تحسين مؤسسات التعليم العالي فضلاً عن دوره الفاعل في توفير القدر الكافي من المعلومات عن نظام وأسس الجودة وركائزها ومعاييرها من أجل تحقيق معايير الجودة المتفق عليها والمعمول بها. فضلاً عن ذلك تساعد هذه الدراسة في إعادة النظر وتغيير بعض القوانين مثل تشجيع الجميع على فهم المعايير الصحيحة والأدوار وفقاً لمفهوم الجودة والمساهمة الفاعلة في عملية التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات وقطاع التعليم العالي وضرورة تشجيع المؤسسات التعليمية على الإدارة الذاتية والاستقلالية، فضلاً عن تشجيع الحكومة والسماح للجامعات باتخاذ القرارات التي ترتبط بالشئون والأمور المالية. وكل ذلك سوف ينعكس بصورة ايجابية على تطوير وتحسين كل المخرجات لهذه المؤسسات.

٥.١ منهج البحث:

استخدم الباحث في بحثه الحالي المنهج المقارن الذي عرفه كارتر جود بأنه " عملية دراسة للنظريات التربوية وتطبيقاتها التربوية في البلدان المختلفة، ومن ثم إجراء مقارنة بينها من أجل توسيع الفهم وتعميقه لمعالجة مختلف المشكلات التربوية والتعليمية ولا يقتصر ذلك على البلد الذي ينتمي إليها الدارس بل تشمل باقي البلدان الأخرى". (٣: ٣٣)

واعتمد الباحث هذا المنهج لكونه يمثل الفترة المعاصرة لتاريخ التربية ولكونه يهتم بدراسة كل ما يتعلق بالنظم التعليمية فضلاً عن كونه طريقة مباشرة لدراسة وفهم المشكلات التربوية والعمل على حلها بطريقة تحليلية ومقارنة تتوضح من خلاله أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر أو الأحداث المدروسة للاستفادة من النتائج التي يتم التوصل إليها وعلى مختلف المستويات النظرية والعملية والدراسية. ولغرض إجراء تلك المقارنة وبشكلها الصحيح تم جمع الأدبيات والوثائق والدراسات التي تتعلق بموضوع البحث الحالي لاستخلاص أوجه المقارنة بين أنظمة ضمان

الجودة بين دولتي المقارنة الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وتحليل النتائج والخروج بتوصيات لغرض تطوير واقع الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

٦.١ مصطلحات البحث:

تحدد البحث الحالي بالمصطلحات الآتية:

- ضمان الجودة:

يُعرف على أنه جزء رئيسي من إدارة الجودة، غايته التركيز على توفير الثقة في تلبية متطلبات الجودة، وتقسم هذه الثقة إلى قسمين رئيسيين في ضمان الجودة، الثقة الداخلية والتي تكون للإدارة والثقة الخارجية التي تكون للهيئات الخارجية مثل العملاء والوكالات الحكومية والهيئات التنظيمية والجهات المختصة بالتصديق، والأطراف الثالثة.(١٣)

أو هي عملية منهجية تهدف إلى جعل المنتجات أو الخدمات التي تقدمها جهة معينة مطابقة للمواصفات المحددة، وهي بذلك تعمل على إنتاج المزيد من السلع الموثوقة بهدف تعزيز ثقة العملاء والتأكد من مصداقية العمل وتحسين الكفاءة وعمليات التنفيذ من جهة أخرى إلى جانب تمكين الشركة من التنافس مع مثيلاتها بشكل أكثر فاعلية. (١٢)

- الاعتماد الأكاديمي:

يُعرف بأنه اتجاه معاصر تطويري يمثل إطار مرجعي في مختلف الدول العالمية وفي سعيها لتقييم أداء المؤسسات التعليمية والكليات وتطويره، ويعود ذلك إلى المعوقات والأزمات التي تعيشها المؤسسات والجامعات نتيجة لضعفها في الاستجابة السريعة لتحديات التنمية والمتغيرات الاجتماعية والعالمية. (٨ :٣١)

ويُعرف بأنه تقييم خارجي لعملية الجودة التي يتم استعمالها بواسطة التعليم على اختلاف مستوياتها تعمل في ظل معايير الجودة التي تسعى إلى تطوير جودة العمليات والمدخلات والمخرجات والادارة والخدمات. (٤: ٥٦).

- **الإطار النظري:**

- ضمان الجودة:

تتشابه أغلب الدول في المعايير المعتمدة والمعمول بها في جامعاتها، وقد توصل الوزراء العرب إلى قرار في المؤتمر الاقليمي للتعليم العالي في بيروت عام ١٩٩٨م ينص على وضع آلية اقليمية لضمان الاعتماد والجودة ومن مسئولية الجامعات العربية، ونتيجة لذلك شرعت بعض الدول العربية إلى إنشاء مجالس وهيئات لضمان الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وانطلقت الشبكة العربية لضمان الجودة في (ANQAHE) سنة ٢٠٠٧م كمنظمة غير ربحية مستقلة غير حكومية وبالتعاون مع الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، تعمل هذه الشبكة مع الجامعات العربية لكي تكون منصة لنشر المعرفة وتبادل المعلومات وتطوير الخبرة المهنية لوكالات الجودة. (١٠: ١٢) وقد تم تأسيس العديد من مؤسسات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم حول العالم خلال العشرين عام الماضي، لذلك أنشأت العديد من الشبكات لضمان الجودة في التعليم العالي محلياً وأقليمياً ودولياً، فضلاً عن أنه تم وضع المعايير وتنظيم الاجراءات وتم الاعتراف ببعض هذه المؤسسات على مستوى عالمي ومن الأمثلة على ذلك الوكالة الاسترالية لضمان الجودة (AUQA) ووكالة الجودة في المملكة المتحدة (QAA) والشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) ومؤسسة الاعتماد والمصادقة وضمان الجودة (ACQUIN) والعديد من الوكالات الأخرى. (١ :٣٣)

- مهام ضمان الجودة: (١١)

تتمثل مهام ضمان الجودة النموذجية فيما يأتي:

١- تحسين مقياس الجودة، وتقييم سير عملية تصنيع المنتج بشكل مستمر.

٢- تدقيق سجلات مراقبة الجودة، ومهام قسم الانتاج والمبيعات، وغيرها من السجلات للتأكد من التزامها بمعايير التشغيل الداخلي.

٣- تطوير طرق التحليل وتصنيع المنتجات بطريقة تضمن توافقها مع المواصفات المطلوبة، والاحتفاظ بتلك الطرق في سجلات الانتاج ومعيار التشغيل الداخلي أو ما يعرف بـ (SOPs).

٤- التعاون مع العملاء والهيئات التنظيمية في عملية التدقيق والاستماع إلى شكاويهم.

٥- تطوير التقنيات التي تعمل على تحليل العينات والبيانات المتوفرة.

٦- فحص المنتج، واكتشاف أية أخطاء، وتحديد أسبابها الرئيسية، وتطوير أساليب تصحيحية ووقائية فعالة.

٧- ايجاد طرق لتوفير الوقت والمال دون الإضرار بجودة المنتج.

٨- مراقبة موظفي مراقبة الجودة في إصلاح الأخطاء التي يتم اكتشافها وحل أية مشاكل أخرى غير عادية.

- الاعتماد الأكاديمي:

التعليم في كل عصر يمثل تعبير حقيقي عن روح هذا العصر، ويتسم القرن الحالي بخصائص وسمات عديدة من أبرزها الحرية والدعوة إلى خصخصة كل شيء بما فيها الخدمات المقدمة من قبل الدولة لأفرادها ومنها التعليم. وهذه الخصخصة والحرية كان لها انعكاساتها المباشرة على التعليم في مراحله المختلفة، لذلك نجد أن هناك اتفاق كبير حول مفهوم الاعتماد الأكاديمي وجوانبه باعتباره عملية تقييم للمؤسسات التعليمية أو البرامج بشكل جزئي أو كلي، بفرض التعرف على مدى إيفاء المؤسسات أو البرامج للمعايير التي تضعها تنظيمات أو هيئات الاعتماد، على أن يتم ذلك بشكل دوري ومنظم وفق إجراءات معينة وعند تحقيق ذلك فإن البرنامج أو المؤسسة تمنح الاعتماد. والواقع أن مصطلح الاعتماد يرتبط مع المفاهيم الأخرى مثل الجودة الشاملة والمعايير.

- خصائص الاعتماد الأكاديمي:

يتسم الاعتماد الأكاديمي بالخصائص الآتية:

١- الاعتماد ضرورة حتمية لضمان الجودة في التعليم، فهو بمثابة حافز للنهوض بالعملية التعليمية ويبعث الاطمئنان لدى المجتمع وليس العكس.

٢- لا يهدف الاعتماد إلى ترتيب أو تصنيف المؤسسات التعليمية.

٣- كل نظام اعتماد له من المزايا والعيوب.

٤- يجب أن لا يقتصر نظام الاعتماد على الجامعات فقط، بل يشمل منظومة التعليم العالي بجميع مؤسساتها ومعاهدها.

٥- هيئات الاعتماد ليست في جميع الأحوال تابعة للولاية أو للحكومة أو الوزارة، بل قد تتبع هيئة مستقلة.

٦- تتخذ نظم الاعتماد التنوع في مداخلها، وتختلف بتغير المجتمعات ومختلف النظم التعليمية وفلسفتها وامكانياتها، ولذلك لا ينبغي العمل بنظام اعتماد معين مأخوذ من دولة معينة، والعمل بموجبه في دولة أخرى، وإنما يمكن الاستفادة منه في جوانب تناسب طبيعة النظام التعليمي المراد تطبيق الاعتماد فيه.

٧- ينبغي أن لا يهتم الاعتماد بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بجميع جوانب المؤسسة التعليمية، فنظام الاعتماد لا يعتمد على تقويم نتائج المؤسسة ولكنه يعمل على تقويم مدخلاتها وعملياتها، فإذا كانت المدخلات والعمليات جيدة، فإنه يفترض أن تكون الجودة التعليمية جيدة.

٨- الاعتماد لا يؤثر على حرية المؤسسة أكاديمياً أو تعرض لقيم هذه المؤسسة.

٩- لا يحقق الاعتماد ضبط جودة المؤسسة أو البرنامج فقط، بل اعتراف بأن الدرجة العلمية التي تمنحها تختلف عن الدرجة التي تمنحها غيرها من المؤسسات التعليمية المعتمدة الأخرى على المستوى القومي والعالمي، فهو لا يحقق مزايا للمؤسسة التربوية فقط بل يؤكد مصداقية واحترام المؤسسة.

- أنواع الاعتماد:

تعددت أشكال وأنواع الاعتماد حسب التصنيف المعتمد أو منح لقب الاعتماد، ويوجد منطلقان في تصنيف الاعتماد وكالآتي:

أولاً: تصنيف الاعتماد وفق صفة الاعتماد:

يمثل عملية نظامية تعليمية للتأكد من أن الفرد أو الجهة التي تمتلك الحد الأدنى الضروري من الكفاءة، وحسب المعايير المعدة مسبقاً، في ضوء ذلك يشمل هذا التصنيف الأنواع الآتية:

أ- التقويم أو الاعتماد (Accreditation Evaluation):

يمثل تقييم جودة البرامج أو المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في ضوء المعايير المتفق عليها سابقاً من جهة الاعتماد التابعة للدولة أو لجهة اعتماد مستقلة، ويكون العمل بهذه المعايير تطوعياً (اختيارياً) للحصول على لقب الاعتماد من الجهة المانحة.

ب- الشهادة (Certification):

وهي شهادة تمنح للفرد أو للمؤسسة في ضوء امتلاكها للبرامج التي تتوفر فيها المعايير المتفق عليها للتأهيل للعمل في مجال معين.

ت- التصريح أو الترخيص (Permission Licensing):

يتم من خلاله منح المؤسسة أو الفرد التصريح بممارسة مهام صغيرة على درجة مناسبة من الكفاءة مثل الترخيص لاستخدام تعليم الحاسب الآلي أو تعليم القيادة.

ثانياً: تصنيف الاعتماد وفق موضوع الاعتماد:

أ- الاعتماد المؤسسي (Institutional Accreditation):

يركز هذا النوع على تقييم أداء المؤسسة التربوية بشكل شامل، من خلال الموافقة على ما تقدمه المؤسسة من مدخلات وعمليات ومخرجات من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لها. بالاعتماد على معايير تحددها جهة الاعتماد. وهذه تتضمن معايير معيارية وتخطيطية تختص بالمبنى الجامعي ومساحته، ومعايير أكاديمية تختص بالبرامج التعليمية، والطلاب والأساتذة وغيرهم. ومعايير تختص بالهيكل الإداري والموظفون والعاملون، ومعايير النشاطات اللاصفية، ومعايير مالية تختص بالموارد المالية والموازنة.

ويشمل الاعتماد المؤسسي كل من الاعتماد الأكاديمي والاعتماد المهني، فالاعتماد الأكاديمي يتعلق بالكفاءة الأكاديمية للمؤسسة وقد تكون هذه المؤسسة معهد أو كلية أو أحد الأقسام أو إحدى الجامعات أما الاعتماد المهني فيتضمن كفاية ممارسة المهنة وفق المعايير المهنية من قبل جهة الاعتماد، ويمنح هذا النوع الشهادة الأكاديمية لممارسة المهنة مثل ممارسة مهنة التدريس من قبل رابطة مهنية أو النقابة أو جمعية علمية.

ب- الاعتماد التخصصي (Subject Program Accreditation):

يركز هذا النوع على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بصورة متفردة، وذلك من خلال الاعتراف بالخدمات التعليمية والبرامج المقدمة من قبل المؤسسة التربوية سواء كانت قسم تعليمي أو كلية جامعية لاستيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة في المحتوى التعليمي للبرامج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس ونشاطاتهم وخبراتهم البحثية، وطرق التقويم وطرق التدريس المتبعة والامتحانات.

- **أهداف الاعتماد وأهميته:**

بالرغم من اختلاف معايير الاعتماد من مجتمع إلى اخر أو من مؤسسة إلى أخرى، فإن الجميع يتفق على أن أهداف الاعتماد تتضمن الجوانب الآتية:

١- حماية شهرة وسمعة المؤسسة على المستوى العالمي والمحلي بما يتعلق بجودة التعليم ومستواه ومعايير تقييمه.

٢- تحديد معايير واضحة لغرض التقييم الداخلي داخل المؤسسات، وتشجيعها على القيام بذلك.

٣- مساهمة آليات متنوعة في تعزيز جوانب نوعية التعليم.

٤- إتاحة الفرصة إلى الطلاب لكي يختاروا النوعية التعليمية التي تتوافر فيها الجودة، من خلال توفير المعلومات المتعلقة بنوعية البرامج وذلك في ضوء اختلاف متطلبات الإنفاق واختلاف أسعار وقيمة المصروفات.

٥- المحاسبة المجتمعية للمؤسسة الجامعية ولتشجيع أولياء الأمور فيما يتعلق بإنفاقهم على التعليم لأبنائهم والعمل على زيادة الثقة بالمؤسسة.

٦- تشجيع التنافس الايجابي المشروع بين مؤسسات التعليم بجميع أنواعها، من خلال منح الاعتماد وإعلان درجات التصنيف في الجودة في وسائل الإعلام.

٧- التأكيد على اتخاذ إجراءات لتحسين الوضع في حالة الإخلال بمعايير الجودة.

٨- يسهل انتقال الطلاب وتحويلهم من مؤسسة إلى أخرى، لأنه يقدم دليل على جودة المرحلة والمقررات التي تلقاها الطالب من مؤسسة معتمدة.

٩- التأكد من أن الطلاب وأولياء أمورهم وجهات العمل لديهم معلومات توضح آلية حصول طلبة على شهاداتهم وفق معايير جيدة نوعية.

- **تجربة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الأردن:**

في عام ١٩٦٢م تأسست أول جامعة أردنية، فضلاً عن ذلك تم تأسيس مجلس التعليم العالي عام ١٩٨٢م، ومن ثم تبعه وزارة التعليم العالي عام ١٩٨٥م، وبعد ذلك تم إنشاء مجلس الاعتماد عام ٢٠٠١م والذي كان يمثل بداية عمل التعليم العالي الأردني للارتقاء بجودة تعلمها، ويتميز نظام التعليم في الأردن بأنه الأعلى انفاق نسبة الدخل القومي. (٦: ١٤١)

ومن ثم تقرر الأخذ بالاعتماد في عام ١٩٩٨م وتركزت عملية ضبط الجودة في معدلات القبول، وشهادات الهيئة التربوية، والبنية التحتية، أما تقييم الجودة فقد انطلق بمبادرة من قبل صندوق تحسين الإبداع والتفوق العلمي وبالتعاون مع الوكالة البريطانية للجودة في التعليم خلال العام ٢٠٠١م ولكن جاءت نتائج التقييم فيما بعد دون المستوى المطلوب، لذلك بدأت إعادة النظر بالتشريعات المتعلقة بالاعتماد، ورغم ذلك مازال الاعتماد مطبق على مؤسسات القطاع الخاص فقط ويقتصر الاعتماد على الرقابة من أجل إلزام المؤسسات، بالشروط والمعايير، وكلمة اعتماد جاءت كبديل عن كلمة ترخيص، واتسم الاعتماد بالإلزام وهو ما يخالف تقاليد الإعداد. (٢: ٩٥)

- **تجربة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية:**

يرجع تاريخ الاعتماد فيها إلى أكثر من مائة عام نتيجة العناية بحماية الصحة العامة والسلامة، ولخدمة الاهتمام الجماهيري بجودة الخدمات ومن بينها التعليم، لذلك تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم مابعد الثانوي والذي اختصاره (COPA) لكي يكون هو المسئول عن وضع سياسات الاعتماد الجامعي واجراءاته وتعتبر هذه بدورها غير حكومية تعمل على تحسين وتطوير دور هيئات الاعتماد الجامعي من أجل تحقيق أهداف الجودة المنشودة وتتكون من (١٩) عضواً يمثلون بدورهم هيئات الاعتماد الجامعي واتحاد الكليات والجامعات، فضلاً عن أن المجلس يقوم بمراجعة أعمال هيئات الاعتماد بشكل دوري وتحديد صلاحياتها، وتقويم نشاطاتها.(٥: ٢٩٤) وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي طبقت نظام الاعتماد في المؤسسات

الجامعية وذلك في عام ١٨٨٥م من خلال منظمة Now England وهي هيئة مستقلة عن الجامعات يتبعها منظمات ووكالات مماثلة في مناطق أخرى مما جعل نظام الاعتماد الأكاديمي ذات قوة تأثير على نطاق واسع في الشأن التعليمي. وأصبحت قرارات الاعتماد الجامعي من أهم العوامل التي تستند إليها القرارات والإجراءات الرسمية والدوائر الاتحادية المتخصصة بالتمويل. وأصبح التمويل الحكومي يقتصر على المؤسسات الجامعية المعتمدة فقط. فضلاً عن أهمية وضرورة الاعتماد في تقييم مؤهلات المرشحين للتعيين في مختلف الوظائف، وبذلك اكتسب أهميته في إرشاد وتوجيه طلبة الكليات عند تحويلهم من مؤسسة إلى أخرى ويشترط لاستمرار تراخيص المعلمين أن يكونوا من مؤسسات معتمدة. (٩: ٦٣)

- **أهداف الاعتماد الأكاديمي:**

تتمحور هذه الأهداف حول ما يلي:

١- ضمان الجودة، فالاعتماد يُعد الطريقة الوحيدة التي تبين للجمهور والطلاب أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي وذلك من خلال التأكد من استيفاء البرنامج التعليمي أو المؤسسة للمعايير الموضوعة بواسطة الوكالات أو التنظيمات التعليمية المانحة للاعتماد، وخلق أهداف للتحسين المستمر البرامج والمؤسسات التربوية ذات الجودة الضعيفة.

٢- يسهل الاعتماد الانتقال من مؤسسة تعليم عالي إلى مؤسسة أخرى من خلال مساعدة عمل المؤسسات التربوية في تحديد مدى إمكانية تحويل الساعات المعتمدة التي يكون الطالب حاصل عليها من مؤسسة أخرى.

٣- يمثل الاعتماد مطلب إلزامي للحصول على تمويل من الحكومة من خلال مساعدة المؤسسات التعليمية في استثمار التمويل الخاص والعام.

٤- إشتراك القائمين على التدريس والعاملين بصورة مباشرة وأساسية في التخطيط والتقويم المؤسسي.

٥- الاعتماد مهم لأصحاب العمل الذين يدعمون عمالهم لإكمال دراستهم.

٦- حماية المؤسسة التربوية المانحة للاعتماد من الضغوط الداخلية والخارجية السلبية.

٧- وضع معايير للشهادات المهنية والترخيص لمزاولة المهنة من خلال تحديث المساقات المقدمة للطلبة.

- **أنواع الاعتماد:**

تتضمن شكلين من الاعتماد وكما يلي:

١- اعتماد مؤسسي (Institutional Accreditation):

من مسئولية مجالس اقليمية تابعة لنفس مؤسسات التعليم.

٢- اعتماد تخصصي (Program Accreditation):

للبرامج الدراسية تقوم به لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا (ABET) والذي يعمل منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وإلى جانب الاعتماد الأكاديمي هناك الاعتمادج المهني مثل اعتماد المهن التربوية حيث بعد الاعتماد المؤسسي يأتي الاعتماد المهني أي أن مؤسسة التعليم التي تحصل على الاعتماد المؤسسي تطلب أيضاً الاعتماد المهني لأقسامها المهنية، ومثال على ذلك مجلس اعتماد إعداد المعلمين ومنذ عام ١٩٩٦م أضافت NCATE إلى معايير الاعتماد شهادات عن المؤسسة من قبل أناس لهم علاقة بها مثل معلمين حاليين أو خريجين أو أصحاب عمل يعمل لديهم خريجون من تلك المؤسسات.

- **المقارنة بين أنظمة الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة:**

يتضمن من جدول رقم (١) المقارنة بين نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة بين دولتي المقارنة الأردن والولايات المتحدة الأمريكية حيث تتضمن أوجه المقارنة ما يلي: البناء التنظيمي ومن المسئول عن إدارة العمليات المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي في بلدي المقارنة، ثم معايير الاعتماد وهي تمثل المجالات التي في ضوئها يتم تحقيق الاعتماد الأكاديمي، ومن ثم نبحث عن خطوات كيفية تطبيق الاعتماد الأكاديمي، وتعتبر هذه المجالات حسب نظر الباحثين من أهم مجالات المقارنة والتي يمكن الاستفادة منها في تحليل النظام بصورة عامة ومنطقية، وبما يقدم قيمة مضافة للبحث المقارن الحالي.

- **عرض نتائج البحث ومناقشتها:**

للإجابة عن سؤال البحث تم مراجعة وتحليل مكونات أنظمة ضمان الجودة وفق الآتي:

- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم عرض مكونات الأنظمة لدولتي المقارنة المختارة (الأردن والولايات المتحدة الأمريكية) وكما هو موضح في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

أنظمة الاعتماد لدولتي المقارنة

أوجه المقارنة	الأردن	الولايات المتحدة الأمريكية
البناء التنظيمي	تُدار عمليات الاعتماد الأكاديمي من قبل مجلس الاعتماد الأردني حيث يترأسه وزير التعليم العالي.	تُدار عمليات الاعتماد الأكاديمي من قبل مجلس اعتماد غير حكومي، حيث يكون العمل فيه طوعي غير إجباري.
المعايير	- التنظيم الإداري والأكاديمي. - المباني والمرافق الأكاديمية. - الهيئة التدريسية. - الأجهزة. - المختبرات. - التجهيزات ووسائل التعليم. - المرافق الخاصة وكذلك العامة. - القبول والتسجيل.	- الرؤية والرسالة. - الخطط والتقويم. - البرامج وعملية التعليم. - الإدارة والتنظيم. - الخدمات الطلابية. - الموارد التمويلية. - الموارد المعلوماتية. - الكلية كمنظومة متكاملة تتضمن: التجهيزات، المواصلات، ومستويات الأداء، تحقيق الأهداف.
إجراءات الاعتماد	- الدراسة الذاتية. - التقويم الخارجي وهذا من مسئولية لجنة من الخبراء لدراسة الوثائق المقدمة من المؤسسة. - الزيارات الميدانية من المقيمين. - التقويم المستمر وإعادة الاعتماد بصفة دورية.	- تقوم الجامعة بتقديم طلب رسمي إلى المجلس المهني المتخصص التابعه له للحصول على سمة الاعتراف. - يرسل المجلس التعليمات والكتيبات المتعلقة بعملية الاعتماد للجامعة ويطلب منهم القيام بإجراء دراسة تقويمية وفق المعايير المرسومة وإرسال تقرير بذلك. - عرض تقرير التقييم الذاتي على لجنة الاعتماد لدراسة وإصدار قرار الاعتماد.

من خلال جدول رقم (١) يتضح الآتي:

- **في الأردن:**

- تُدار العمليات المتعلقة بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي من خلال مجالس أو هيئات لكنها غير مستقلة وتتبع وزير التعليم العالي.
- لا توجد استقلالية مالية ولا موازنة مستقلة لمؤسسات التعليم.
- اهتمام المعايير يركز على المدخلات والعمليات بشكل أكبر من المخرجات ونواتج التعلم وتنحسر في حيز الأطر العامة والتنظيمية ولا تشمل الدخول إلى المناطق الحرجة مثل قاعات الدرس، المختبرات والمعامل حيث يحدث التعلم وتكون التحديات الكبرى للنظام التعليمي.
- تفرض المعايير على المؤسسات وكأنها مواصفات أو شروط وهو أمر يتصف بالإبرام ويتناقض مع تقاليد الاعتماد وبذلك كأن مفهوم الاعتماد وحل محل الترخيص.
- يتم تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في القطاع الخاص دون الحكومي في مؤسسات التعليم العالي.

- **في الولايات المتحدة الأمريكية:**

- تُدار عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في هذه الدولة مجالس أو هيئات تتمتع بالاستقلالية الكاملة عن وزارة التعليم العالي والمؤسسات التعليمية وعن أي جهاز حكومي مما يجعلها تتصف بالحيادية وكذلك المنطقية في عملية إصدار قرارات الاعتماد للكليات والبرامج والجامعات.
- هناك تشجيع ودعم وتأييد لتقييم المجالس أو الهيئات في مؤسسات التعليم ويظهر ذلك بوضوح في حرص الجهات الرسمية العليا في الدولة والمتمثلة بمجلس النواب، أو رئيس الجمهورية في الاطلاع على هذا التقييم.
- تهتم المعايير بشكل كبير بالمخرجات ونواتج التعلم أكثر من المدخلات والعمليات حيث يقوم المجلس بوضع الخطوط العريضة فقط مع ترك مجال واسع من الحرية للمؤسسات الأكاديمية بوضع وتحديد المعايير المناسبة لها.

- **التوصيات:**

في ضوء نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة دراسة نماذج الاعتماد في الدول المختلفة والاستفادة منها ولكن بما يتناسب وخصوصية كل بلد وبعيداً عن الاقتباس والنقل المباشر.
- العمل على مواجهة المشكلات وحلها في مؤسسات التعليم العالي وبما يتناسب مع تحسين وتطوير أدائها قبل تطبيق نظام ضمان الجودة ولكي لا يتحول الاعتماد إلى مجرد شروط ومواصفات.
- الاهتمام بقياس وتقويم مدى قابلية المؤسسة على تخريج طلبة يمتلكون القدرات والمهارات المطلوبة من أجل التفاعل مع الحياة بنجاح.
- تشجيع الجامعات على إنشاء وحدات أو أقسام لضبط الجودة والاعتماد ومرتبطة في تنفيذ عمليات التقييم الذاتي.
- منح الهيئات التدريسية والمجالس التي تمنح الاعتماد الاستقلالية المالية والإدارية والصلاحيات والحرية في إصدار القرارات والتقييم بعيداً عن سلطة الأجهزة الحكومية.
- نشر ثقافة تطوير الجودة والاعتماد في أوساط الجامعات والمجتمع المحلي ويمكن أن يتم ذلك عبر تقييم دوري للجامعات وتصنيفها في قوائم معلنة بعد ذلك.
- العمل على تأسيس البنية التحتية في الجامعات وتشجيعها على الدراسة عن بدائل التمويل الذاتي لكي تتمكن هذه الجامعات من تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.
- إجراء دراسات تحليلية عن موضوع الاعتماد الأكاديمي وأنظمة تطبيقه من أجل اختيار النظام الأنسب وفق احتياجات ومتطلبات كل كلية أو جامعة.

- **المصادر:**

١- أبو شرار، طالب وآخرون (٢٠٠٧): **تطوير جودة ومواءمة التعليم العالي في الأردن،** دراسة مقدمة للمنتدى الوطني لتنافسية الأردن في التعليم العالي لبناء الاقتصاد المعرفي. منتدى تطوير التعليم العالي، عمان، الأردن.

٢- إمام، وأحمد كمال، ولمياء (٢٠١٢): **معايير اعتماد مؤسسات التعليم – نماذج عربية وعالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

٣- بدران، شبل (٢٠٠٤): **التربية المقارنة دراسات في نظم التعليم**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرسية، جمهورية مصر العربية.

٤- درندري، إقبال وهوك، طاهرة (٢٠٠٧): **دراسة استطلاعية لآراء بعض أعضاء هيئة التدريس والمسئولين عن إجراءات تطبيق أنشطة التقويم وتوكيد الجودة في الكليات والجامعات السعودية**، مؤتمر الجودة في التعليم العام: اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية (جستن)، السعودية.

٥- عبد الرؤوف، صادق (٢٠١٤): **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٦- عبد الغفور، والعزاوي، همام عبد الخالق، ومحمد عبد الوهاب (٢٠١٢): **استراتيجية الجودة والاعتماد الأكاديمي في ظل سياسات العلم والتكنولوجيا**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٧- العبيدي، سيلان جيران (٢٠٠٩): **ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع**، المؤتمر (١٢) للوزراء المسئولون عن التعليم العالي في الوطن العربي: الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت، لبنان.

٨- الكامل، فرج الله محمد (٢٠١٧): **مطلوبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي ومدى توافرها بكليات التربية أساس بالجامعات السودانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، مجلة النيل للعلوم التربوية، العدد الأول، جامعة وادي النيل، السودان.

٩- مجاهد، وبدير، محمد عطوة، والمتولي اسماعيل (٢٠٠٤): **الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية**، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

١٠- محمد السبوع وآخرون (٢٠١١): دليل ارشادي- تقرير ثقافة الجودة وممارساتها في الجامعات العربية- تعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، مشروع ALTAIR.

١١- Benjamin Chambers, Suzanne Golisz, "**Quality Assurance**", www. Acs.org, Retrieved ٧-٢-٢٠٢١. Edited.

١٢- Margaret Rouse, "**quality assurance (QA)**", Search software quality. Tech target. Com, Retrieved ٢١-١-٢٠٢١. Edited.

١٣- Quality Assurance & Quality "**CONTROL**" asq, Retrieved ٢٨-٣-٢٠٢١. Edited.